الأمم المتحدة S/2003/117

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

نظرا لحرماننا من فرصة التكلم أمام مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أجدني مضطرا للكتابة إليكم لأطلع مجلس الأمن على آراء بلدي بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا.

ففي العقد الماضي، جاءت معظم حالات الفشل التي مرت بها عملية السلام لإحياء الحقيقة البديهية التي انطوت عليها قرارات مجلس الأمن جميعها تقريباً – وهي الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية. هذه الحقيقة البديهية نتيجة لتطابق الشعور مع الوضع السائد. لكن هل بإمكان جميع المشاركين في عملية تسوية هذا النزاع قبول هذا الوضع السائد؟ هل بإمكاننا أن نطلق اسم ''عملية السلام'' على العملية الجارية في أبخازيا، جورجيا، بينما يغيب عنها تقريبا عنصر رئيسي فيها – هو المفاوضات السياسية؟

بإجماع مجلس الأمن على تأييد الورقة المتعلقة بتوزيع الصلاحيات الدستورية بين تبيليسي وسوخومي، تكون المفاوضات المتعلقة بوضع أبخازيا قد اكتسبت معنى وقيمة حقاً. فالواقع أن ورقة بودن شكلت إطارا رئيسيا لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ومنذ اللحظة الأولى لصدور الورقة، أعرب بلدي عن استعداده للدخول في أي مفاوضات على أساس المبادئ المبينة في الورقة – أي سلامة جورجيا الإقليمية، ومنح حكم ذاتي واسع لأبخازيا ووجود ضمانات دولية، لا سيما بالنسبة لعودة المشردين داخليا بكرامة ودون شروط. وأود أن أكرر التزام جورجيا الثابت بهذه المبادئ لكونها، كما قال الأمين العام في تقريره (S/2003/39) تتيح ''مجالا كافيا لاستكشاف سبل تحقيق المصلحة المشروعة للجانبين في التسوية النهائية''.

310103 310103 03-23228 (A)
0323228

يبدو أن فرصة فريدة قد أتيحت لنا، لكنها مرة أخرى تُفلت منا لأسباب ما. ولتسليط بعض الضوء على السبب في ذلك ينبغي أن أركز على التحديات التي تشكلها الحالة في أبخازيا، جورجيا، وأقيسها بردود فعل الجهات المعنية بعملية السلام.

على مدار السنة اصطدمت فعليا جهود الممثل الخاص للأمين العام مدعوما بسلطة مجلس الأمن بتحدي الجانب الأبخازي، الذي يبدو أنه يخشى ورقة بودن كخشيته يوم القيامة. ففي بيانات صدرت على جميع المستويات يصر ممثلو أبخازيا على أنها دولة مستقلة بينما يعدون الجورجيين الذين اقتُلعوا من هذه المنطقة بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية ''مجرد معتدين''. وحسب هذا الموقف حتى مسألة عودة الجورجيين إلى ديارهم في أبخازيا أمر لا يخطر ببال.

وكما تدل الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة غالي، يتمتع الجانب الأبخازي بمطلق الحرية في الإقدام على ''عمليات عقابية'' ضد السكان الجورجيين بحضور قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وداخل المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها. فإلى متى نطيق هذه الحملة المستعرة ضد الجورجيين المستمرة بلا هوادة؟ وإلى متى يستحمل المجتمع الدولي إنزال البشر إلى مرتبة مواطنين من الدرجة الثانية وتشديد الخناق عليهم وتهديدهم في حياتهم لا لشيء إلا لأنهم جورجيون حذت بهم الرغبة في العودة إلى ديارهم؟

يبدو أن الجانب الأبخازي لم يشف غليله أبدا من التطهير العرقي والإبادة الجماعية للجورجيين وقد لجأ الآن إلى سياسة تتعمد فرض ظروف معيشية على الأطفال الجورجيين قُصد بها القضاء على هويتهم. وإن لم يكن الأمر كذلك، لن يستطيع أحد أن يقدم أي تفسير معقول للأسباب التي دعت إلى حظر تام للغة الجورجية بوصفها وسيلة للتعليم. ومن الصعب جدا ذكر أي مكان آخر في العالم تعد فيه الدراسة باللغة الأم جريمة. ولا تمتثل هذه السياسة مبدأ 'حماية مصالح سكان أبخازيا المتعددة أعراقهم' الذي التزم به الاتحاد الروسي بصفته ميسراً. أم هل علينا أن نقبل بانطباق هذا المبدأ على الجميع إلا على الجورجيين؟

لا يمكن فصل كل هذه الأحداث عن سياقها السياسي الذي يكشف أفضل من أي شيء آخر عن الدوافع الحقيقية وراء تصرفات الانفصاليين. أولا وقبل كل شيء، يتعلق الأمر بمسألة العضوية المنتسبة في الاتحاد الروسي التي أصبحت سمة شبه دائمة تطبع اللغة السياسية للسلطات الانفصالية. فقد ذكر رئيس جديد لما يُسمى حكومة أبخازيا، الذي تشير إليه البيانات الرسمية لوزارة خارجية الاتحاد الروسي بكل وقار بكونه 'رئيس وزراء أبخازيا' وغيره من القادة الانفصاليين في مرات عديدة أنهم سيسعون دون كلل إلى تحقيق ما يسمى بالعضوية المنتسبة في الاتحاد الروسي.

ما رد الاتحاد الروسي على هذه التحديات؟ من المدهش أن الرد جاء معاكسا تماما لما ينتظر من 'الميسر' و 'الوسيط النزيه' في النزاع.

ما زال الاتحاد الروسي، كما ذُكر ذلك غير ما مرة، يفرض من جانب واحد نظام إلغاء التأشيرة في تعامله مع المنطقتين الانفصاليتين أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا خلافاً لجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأخلاقيات العلاقات بين الدول.

ويحافظ الاتحاد الروسي بغير حق على قاعدة عسكرية في غودوتا، بأبخازيا تعمل بدون موافقة جورجيا مما يشكل خرقاً للالتزامات الدولية للاتحاد الروسي الذي تعهد أثناء مؤتمر قمة إستنبول بتفكيك القاعدة في ٢٠٠١. والتفسير الوحيد لذلك أن الأبخاز يعارضون تفكيك القاعدة وسحب معداتها العسكرية. ويفرض هذا المنطق أن بإمكان أي جماعة كبيرة من الناس أن تحاصر منشآت عسكرية ونووية ومستودعات أسلحة وأن تسيطر عليها، إذا ألحت هذه الجماعة في ذلك إلحاح الأبخاز.

ويواصل الاتحاد الروسي بل إنه سارع إلى منحه سكان أبخازيا الجنسية بالجملة. فبالإمكان الآن الحصول على جوازات سفر روسية في أي مكان من إقليم أبخازيا تقريباً. وجميع القادة الانفصاليين في أبخازيا مواطنون للاتحاد الروسي حسبما يقولون في كثير من الأحيان. من المغالطة البالغة اعتقاد أن القصد من هذا العمل غير المسبوق منح فرصة للأبخاز لقضاء عطلتهم في الريفييرا أو بالم بيتش. إنما الهدف من ذلك هو تبرير ممارسة سيطرة فعلية على أبخازيا بحجة حماية المواطنين الروسيين من 'همجية' الجورجيين. وأفترض أن لا حاجة إلى تقييم أضرار هذا الإجراء على عملية تسوية النزاع.

وعلاوة على ذلك، أصبحت الزيارات المتواترة لمسؤولين روسيين رفيعي المستوى بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الانفصاليين شيئا مألوفا. وإذا كان هؤلاء المسؤولون يترددون من قبل في نعت زياراتهم بـ'الخاصة' فهم يتحدثون الآن علانية عن تفكك جورجيا ودمج أبخازيا في روسيا. ومن الملفت للنظر أن هذه الآراء ذاتها قد روج لها علنا قادة الأركان الذين ما انفكوا يتعاقبون على قوات حفظ السلام الروسية مفترضين على ما يبدو أن هذه الآراء هي أنسب ما يكون لمهامهم بصفتهم قوات 'نزيهة' لحفظ السلام.

من هذا المنطلق، قد يتساءل المرء عن أسباب هذا 'الحب' الدائم الذي يُكنه الأبخاز لقوات حفظ السلام الروسية بينما يشعر الجورجيون بعكس ذلك تماما. فكما هو معلوم تصيب السلطات الأبخازية هستيريا لمجرد ذكر إمكانية انسحاب قوات حفظ السلام الروسية. وأعتقد أن مصدر هذا الحب الزائف يكمن في أداء قوات حفظ السلام الروسية لولايتهم بشكل 'موضوعي ونزيه'. ونتيجة لهذه 'الموضوعية والنزاهة'، ارتفعت حصيلة القتلى في

صفوف المدنيين الجورجيين، وكثير منهم من العائدين، الذين قتلوا في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية قوات حفظ السلام الروسية لتبلغ ٠٠٠ ٢ قتيل منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ. وهذه وقائع غنية عن التفسير.

غير أنه عند العودة للحديث عن الجوانب الاقتصادية للتطورات الحاصلة في أبخازيا، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن روسيا كثفت أنشطتها في المجال الاقتصادي والمالي. وأصبح الحديث عن ضرورة الاستثمار في أبخازيا يتحول تدريجيا إلى واقع، وأضحى الروسيون من رجال أعمال ومؤسسات يمتلكون الأراضي والعقارات والموارد الطبيعية. وأخيراً، عاد خط السكة الحديدية الرابط بين سوشي في الاتحاد الروسي وسوخومي في جورجيا، الذي أغلق منذ ١٩٩٢، ليعمل من جديد في انتهاك صارخ للقرار الذي اتخذه رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، بما فيها روسيا، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، اتخذ هذا الإجراء رغم موقف جورجيا الذي تعرفه المؤسسة السياسية الروسية حق المعرفة. ومن الصعب أكثر التوفيق بين الواقع وروح التعاون البناء التي سادت الاجتماع الأخير بين الرئيس شفرنادزه والرئيس بوتين، حيث أكدا على مبدأ فتح خط السكة الحديدية بشكل متزامن مع عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أبخازيا.

لماذا يقع هذا؟ هل انسحبت روسيا من رابطة الدول المستقلة؟ وإلا لماذا إذن تتنصل روسيا ذاتها مما نصت عليه الوثائق التي وقعها الرئيس السابق ومن المبادئ التي أكدها الرئيس الحالي لروسيا؟ فهل تجاهل الالتزامات والواجبات الدولية ظاهرة مرضية في السلوك الروسي؟ أو هل أصبح المبدأ الأساسي للعلاقات بين الدول، أي تنفيذ المعاهدات والاتفاقات بحسن نية، مبدأً مهجوراً وزائداً يا تُرى؟

مع الأسف، أضطر مرة أخرى إلى أن ألفت انتباهكم إلى سياسة الكيل بمكيالين، إذ بينما تؤكد الوثائق الرسمية بشدة على احترام السلامة الإقليمية لجورجيا، تواصل روسيا في الواقع تجزئة جورجيا باقتطاعها منها منطقة تاريخية هي أبخازيا. لذلك لا داعي للغضب إذا نُعتت هذه الأعمال بما ينبغي نعتها به – أي ضم جزء من إقليم دولة صغيرة مجاورة صديقة. وبأي حال من الأحوال، لا تليق هذه الأعمال بروسيا وبما عهدناه فيها جميعا من عظمة وحكمة.

إن بلدي ممتن للأمم المتحدة لقيادتها عملية السلام في أبخازيا، جورجيا وسيرها بها قدما. وبخلاف رابطة الدول المستقلة التي غرقت في عبثها، تتمتع الأمم المتحدة بقدر كبير من الاحترام والثقة في جورجيا. ويعزز هذا الانطباع ما تبذله الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة هيدي تاغليافيني من جهود من أجل إحياء عملية تسوية هذا النزاع.

في بلدي، كان يُعتقد أن مجلس الأمن في مستوى مسؤوليته الكبرى المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، قادر كل القدرة على ممارسة سلطاته فعليا لجلب السلام الذي طال انتظاره إلى أبخازيا. أما الآن يُخشى أن يتغير هذا الاعتقاد.

إن إطار حفظ السلام وتسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا، يبرر هذا الاعتقاد مع الأسف. وأشير هنا إلى ممارسة جديدة نسبيا ومثيرة للجدل، هي التي تم بها ربط ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بولاية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. فقد أحدث ذلك حالة فريدة يمارس فيها مجلس الأمن أحيانا الضغط على جورجيا لتمديد ولاية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي رفضت مرة أن تأذن لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تكاد تكون ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مقتصرة على رصد اتفاق وقف إطلاق النار الذي تتولى تنفيذه قوات حفظ السلام ذاتها التابعة لرابطة الدول المستقلة.

إن القدرات العملية لبعثة الأمم المتحدة التي تنحصر أساسا في مجرد الإبلاغ عن الأحداث التي تقع في منطقة النزاع تثير الشكوك حول الدور القيادي للأمم المتحدة في عملية السلام. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أيضا إلى فشل ممثلي الأمم المتحدة مؤخرا في الحصول على موافقة السلطات الانفصالية على وصول محققين جورجيين إلى موقع سقوط طائرة الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة.

ومنذ أسبوعين فقط، وجَّه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد كولين باول نداء إلى مجلس الأمن بعدم التنصل من مسؤولية اتخاذ إجراءات حازمة. وإن هذا النداء أصدق فيما يتعلق بتسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا. فالحالة كما هي عليه الآن أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره وينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لإرجاع عملية السلام إلى مسارها. بل ربما كان من الأنسب النظر في إمكانية اللجوء إلى اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استمرار عرقلة الجانب الأبخازي لعملية السلام.

آن الأوان لمجلس الأمن أن يقود حقا عملية السلام وألا يسمح بأن يساق باعتبارات الانقسام التي يعود أصلها إلى مخلفات حقبة الحرب الباردة. ويعني ذلك إطلاق عملية فعلية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بشكل متواز مع مفاوضات سياسية هادفة على أساس الورقة المتعلقة بتوزيع الصلاحيات الدستورية والعمل على عودة المشردين إلى أماكن إقامتهم في أبخازيا، جورجيا.

في هذه الحالة فقط سيتسنى احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحق الشعب في العيش في سلام، والتأكيد من جديد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة

الإنسان وفضله وعدم التعرض للمضايقات اليومية والخوف والإعدام. قبل كل شيء، هذه هي الأهداف التي جاءت من أجلها الأمم المتحدة.

وسأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريفاز **أداميا**
السفير
الممثل الدائم